

## المثقف والحوار الكردي - العربي

\* بقلم: جورج كتن

للمثقفين الكرد والعرب وخاصة منهم ذوي الاهتمامات السياسية دور كبير كمنخب في تحليل الأوضاع المحلية والعالمية واستنتاج الأولويات التي يمكن أن تنهض بأوضاع شعوب المنطقة، وأظن أن الجهد الرئيسي، بعد تجربة مديدة طوال نصف القرن المنصرم، يجب أن ينصب على مسألة إشاعة الديمقراطية في كافة جوانب الحياة المجتمعية.

ففي مجال العلاقات العربية-العربية فإن الوحدة العربية لم تعد أكثر من شعار لا يمت بصلة للأوضاع القطرية العربية التي تزداد تباعداً وتمييزاً، مما أدى لنشوء أوضاع ومصالح خاصة لكل قطر عربي، ومما جعل إصرار بعض النخب على رفع الشعارات القومية العربية عبارة عن هروب للأمام وإهمال وتغاضي عن التعامل مع الأوضاع المتدهورة والمتخلفة في كل قطر على حدة، فالمدخل الوحيد لاتحادات مستقبلية لن تكون ممكنة إلا على قاعدة الوحدة الوطنية الحقيقية في كل قطر، المبنية على التعددية وحل الخلافات والتعارضات داخلها بالطرق الديمقراطية السلمية. كما أن من البديهي أن "الاشتراكية" أيضاً لم تعد مطروحة على جدول الأعمال لأسباب ربما باتت معروفة للكثيرين.

يبقى الانتقال للديمقراطية الطريق الأهم لإعادة كافة المواطنين للمشاركة في القرار والفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي المشاركة في البناء والإعمار والتنمية، لجسر الهوة التي تزداد اتساعاً بيننا وبين العالم في شتى المجالات. حصول ذلك، يمكن من الانتقال إلى اتحادات أوسع، التي ليس من المهم أن تتم عندها على أساس الهوية القومية، بل يمكن أن تضم قوميات متعددة ومتجاورة، وتجربة الاتحاد الأوروبي أكبر دليل على أن الديمقراطية واقتصاد السوق المترافق

مع تأميمات اجتماعية، هي الطريق نحو اتحادات تضم عدداً كبيراً من القوميات.

ربما ينطبق ذلك بشكل أو بآخر رغم الفوارق على العلاقات الكردية-الكردية، إذ نلاحظ أن الحركة الكردية في كل قطر تسعى للحصول على حقوق الكرد في إطار الدول التي تتواجد فيها -العراق، سوريا، تركيا، إيران-، مع تأجيل مسألة التوحيد القومي، التي هي من أصعب المسائل في الوقت الراهن، وتظل حلاً يراود الكثيرين، ليكون التنسيق بين الأطراف الأربعة للحركة هو أقصى ما يمكن الطموح إليه، كما هو الحال أيضاً بين الدول والشعوب العربية. لكنه رغم أن الحركة السياسية الكردية لا تسعى للانفصال في دول تواجدتها الأربعة، بل تسعى لحقوق قومية وديمقراطية ضمن الإطار الوطني، فإنها تتحمل بعض المسؤولية في عدم القدرة على رفع تهمة العمل للانفصال عنها وإقناع الأطراف الأخرى ببرنامجهما، مما يتطلب المزيد من الجهد لتبديد المخاوف والهواجس والأوهام.

من هذا المنطلق أرى من الضروري قيام علاقة قوية تربط الكرد والعرب في كل قطر، خاصة العراق وسوريا، للحصول على الحقوق المشتركة، والحقوق القومية الخاصة بالكرد داخل كيان كل دولة، على أساس أولوية الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية. والمدخل لهذا التحالف، إن صح التعبير، الحوار بين النخب السياسية المثقفة، يقطع الطريق على الأفكار والثوابت القديمة وتاريخ الصراعات والمآسي بين الشعبين، ويتوجه لمستقبل الشعبين في عالم متغير يسير نحو عولمة عابرة للقوميات والحدود والدول والجغرافيا وربما التاريخ، نحو عالم أكثر ترابطاً وتقارباً، عالم تجاوز الثورة الصناعية والحدثة نحو عهد المعلوماتية والفضائيات والشركات متعددة الجنسيات والمواطن العالمي ومؤسسات المجتمع الدولي التي يزداد باطراد تدخلها في جميع شؤون العالم... بينما نحن العرب والكرد ما زال تفكيرنا وأهدافنا وثقافتنا ووسائلنا وخياراتنا وأولوياتنا وصراعاتنا، لم تتجاوز إلا في القشور، مرحلة الانتقال من البداوة إلى المجتمع الزراعي.

حصر الاحتجاج في إطار الأعمال السلمية-، فإنها أخرجت الحركة الكردية من إطار محاولات تهميشها، وأظهرتها كرقم صعب لا يمكن تجاهله بعد الآن، وشريكاً في الوطن له همومه الخاصة بالإضافة للهموم المشتركة للمواطنين جميعاً، فإذا كان هناك من استشعر خطراً من هذه الأحداث وربما خوفاً لدى البعض، أو استفاراً لدى البعض الآخر ضد الحالة الكردية، فإن ذلك يجب ألا يقابل بالمثل في الجانب الكردي، بل بالسعي لإعادة الحوار بحكمة بعيداً عن الانفعالات وردود الفعل، إلى مستوى الجدل الموضوعي للوصول إلى القواسم المشتركة، وليس الجدل من أجل تحطيم الآخر أو تسفيه آراءه. ونظن أنه يمثل هذا الأسلوب وفي إطار العمل المشترك من أجل الديمقراطية والتنمية، فإن القضية الكردية ستنتج مهامها بشكل أفضل.

إن فتح صفحة جديدة في الحوار الكردي العربي يبدأ بتجاوز المآسي القديمة وعدم تحميلها لمجمل الشعب، بل لأصحابها الحقيقيين: أنظمة وأحزاب وديكتاتوريين.. يحاسبوا مع مرور الزمن على ما اقترفت أيديهم، وبالتعامل مع الرأي الآخر والطرف الآخر باحترام، ومقارعة الحجة بالحجة. بينما ما هو سائد للأسف أن أي كان يطرح وجهة نظر عربية من المسألة الكردية غير مقبولة، يسارع عدد من الكتاب لتحقيره وربطه بأطراف داخلية وخارجية، وهو موقف ينهي الحوار قبل أن يبدأ. وبالطبع في الجانب الآخر نفس الموقف من كتاب عرب، لا يقصرون في اتهاماتهم وعدائهم للرأي المخالف الكردي، ولا يختلف ذلك فيما بين المثقفين العرب أنفسهم أو فيما بين الكرد ربما.

أزمة المثقف السياسي الكردي والعربي هي في غالبيتها ذاتية، تتعلق بتخلف النخب عن مواكبة عصر العولمة وما يفرضها من مفاهيم ومواقف ومناهج وأساليب. والازدواج في الحالة العربية والكردية هو بين التثبيت بالأفكار القديمة التي تعشعش في أذهان النخب لا تريد مغادرتها، وبين الوقائع العنيدة التي تفرض نفسها لتغيير العالم مائة وثمانين درجة، غير عابئة بالنظريات والأيدولوجيات والمفاهيم التي تخلفت عن العصر.

هذه الهوة الشاسعة إذا لم نجتزها أو نضيقها على الأقل، نخاطر بمصير شعوبنا وبالمزيد من التهميش وتوسيع الهوة، والمآسي والكوارث والهزائم، وهدر الوقت والطاقات بلا طائل وراء أهداف تجاوزها الزمن، فالخطوة الأولى لوضع شعوبنا على طريق التنمية الحقيقية، إنهاء الاستبداد والانتقال للديمقراطية التي تضع جهود كافة المواطنين لمواجهة التخلف واللحاق بالعصر. الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل هذه تبدأ من نقد الأفكار القديمة والتراث القديم، وفتح الأعين جيداً لرؤية العالم الجديد المتكون أمامنا، والتخلي عن جمرات قديمة نقبض عليها، حرقت أيدينا دون أن تفيدنا في شيء، فيما عدا المزيد من التخلف والتهميش. مثل هذا الأمر لن يحصل دون حوار هادئ وعقلاني ومتسامح وصبور مع الرأي الآخر، لا ينتقل لمعاداته واتهامه لمجرد طرحه أفكاراً لا نوافق عليها، مهما كانت هذه الأفكار، طالما أنها لم تتحول إلى أعمال تسيء للآخرين.

هذا الحوار لم يعد من الممكن حصاره أو قمعه في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات، وستفرض نتائجها في النهاية حتى على الإعلام الرسمي الذي أصبح هو المحاصر والمهمش، والدليل على ذلك عشرات بل مئات آلاف متابعي وشاغلي المواقع الالكترونية السياسية والفكرية، وملايين متابعي الفضائيات المحلية والعالمية، بالمقارنة مع الأعداد الهزيلة لمتابعي وسائل الإعلام الرسمية، مما جعل الإعلام الحديث في متناول الجميع بشكل متزايد، بعد فشل كل محاولات حجبها. وأرى أن الإعلام الكردي غير غائب، على الأقل، عن الساحة الثقافية في المجال السياسي الذي يهمننا، وفي طرحه للقضية الكردية بالتحديد، ولو أنه استغرق في هذه الخصوصية أكثر من اللازم على حساب الاهتمام الموازي الضروري بالمسائل المشتركة المحلية الهامة، وقضايا العالم المتغير حيث تنقرر مصائرنا كشعوب متخلفة شئنا أم أبينا، إذا لم نسارع لتطوير أوضاعنا لنكون مشاركين ولو صغاراً في اللعبة الدولية.

أما أحداث القامشلي رغم بعض الأخطاء - مثل إعلانات محدودة عن كيان خاص كردي، وتخريب المؤسسات الذي يمكن فهمه كتتنفيس عن احتقان طويل، لكنه درس للمستقبل في

هذا ما يفسر تدني مستوى الانخراط الشعبي في العمل السياسي المستقل، والنسبة العالية للمراوغين والمتملقين السياسيين في سوريا، حيث تجسد ذلك في مسرحيات إجراء الانتخابات بكل أشكالها، فتفوز قوائم الجبهة بنسبة: ٩٩،٩٩%.

هذا المسار السياسي للبعث الحاكم خلق مناخا إضافيا ساعد على إحباط المواطن معنويا، حيث تسلط البعث بامتلاك زمام الأمور في جميع نواحي الحياة، مع تهميش دور أحزاب الجبهة التي أصبحت لا حول لها ولا قوة، لأنها تعمل في الحضانة البعثية، وكذلك أحزاب المعارضة شلت فعاليتها في ظل الإرهاب السياسي حيث الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ، وإن حاول احد الخروج عن دائرة الصمت السياسي فالحل العسكري وأجهزة الأمن ومعتقلاتها له بالمرصاد، كما حصل لبعض الشيوعيين والناصرين ولحركة الإخوان المسلمين ولحزب العمل الشيوعي.

٣- أما بالنسبة للحركة السياسية الكردية في سورية:

استخدمت السلطات الحاكمة خطة العصا والجزرة، وكثيرا ما غلبت العصا على الجزرة، ففي الستينات حيث العصا القوية وظل القمع والتتكيل على رقاب كل من يفكر بالانتماء السياسي لحزب كردي، فكان الحزبي يخفي انتمائه حتى في أسرته، وفي أوائل السبعينات استمرت سياسة العصا التي خقت أثناء الحرب ضد إسرائيل، فكانت مرحلة الجزرة البعيدة حيث غضت السلطات النظر عن تكوين أحزاب سياسية كردية، إلى جانب محاولة توجيه أنظارها إلى كردستان العراق لكي لا تفكر بواقعها المتأزم على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وفي مرحلة نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات عمل البعث بكل جهوده وعبر ضعيفي النفوس، على شق صفوف الحركة السياسية الكردية في سورية وخلق مناخا من الصراع والتناحر السياسي الكردي في سورية، ولكنها باءت بالفشل أمام الإرادة المخلصة لأبناء الشعب الكردي. وكانت سياسة البعث في

## حزب البعث السوري في دورة المخاض

\* بقلم: إبراهيم خليل كرداغي  
٢-٢

■ أما البعث السياسي فكان أكثر إيلاما للوطن والمواطنين لأنه عمد إلى أسلوب العمل في المتاهات المغلقة:

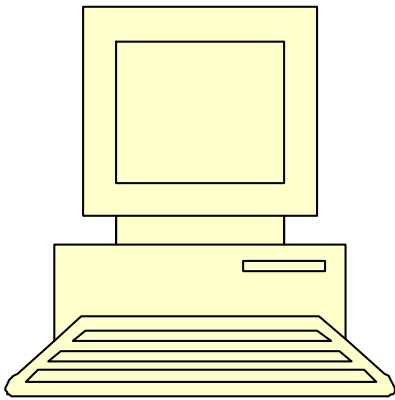
أ- أغلقت دوائر التنظيم البعثي المجال أمام النشاطات الفردية المخلصة باسم قوانين الطوارئ والأحكام العرفية وضرورات الأمن القومي، والتي عملت بدورها في ظل قرارات التعيين الفوقية لجميع القيادات في الحزب والدولة، على قطع الطريق أمام العناصر الوطنية والتوجهات المخلصة في تبؤ مراكز القرار.

ب - أما على مستوى إدارة الوضع السياسي الوطني فكان:

١- تأسيس ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية في سوريا التي قامت بدور دار حضانة سياسية تمارس قانون التعليم الإلزامي في ظل الفهم البعثي، فخرجت أغلبية أحزاب الجبهة كوادر وقادة سياسيين يمتازون بالفكر البعثي العنصري وحتى أحيانا ينافسون قاداته، وإن حصل ثمة تمرد في صفوف قادة وأفراد أي من أحزاب الجبهة خلافا للفكر البعثي فان مصير ذلك الحزب هو الانشقاق والتمزق، أو اعتقال تلك العناصر (الخارجة عن القانون)، وهذا ما شهدته الحزب الشيوعي السوري والاشتراكي الناصري اللذين توالدا بشكل عجيب في ظل سياسة (فرق تسد) البعثية.

٢- تسمية كل الأحزاب السياسية الوطنية العاملة في سورية خارج إطار الجبهة والبعث بالأحزاب المعادية للوطن، وهذا ما اضعف كثيرا امكانيات العمل السياسي في سوريا، وخلق جوا من الإرهاب السياسي أدى إلى منع اشراك المواطنين في ممارسة العمل السياسي ضمن أحزاب سياسية تعمل وفق قناعاتها. و

نشطت حملات الاعتقالات الكيفية والأحكام الجائرة في ظل استمرار قانون الطوارئ والأحكام العرفية. وهذا لم يشبع غريزة الشوفينيين فعمدوا إلى إشعال نار فتنة خطيرة في القامشلي في ١٢ / آذار / ٢٠٠٤م، استهدف أولاً الحراك المجتمعي السياسي العربي والكردي الذي تبلور بشكل واضح في محاربة قانون الطوارئ والأحكام العرفية لأجل قطع الطريق أمام كل العاملين على نهب الوطن وخيراته، إلى جانب تعزيز دور الأجهزة الأمنية واستلامها الكلي لمفاصل الدولة، وفي المناطق الكردية استهدفت الفتنة حرف المسار الوطني للحركة السياسية الكردية في سوريا، و دفعها باتجاه الوقوع في مطب النعرات القومية والطائفية، وبالتالي خلق المبررات لإشعال فتيل محرقة للشعب الكردي أعدها الشوفينيون من المتباكين على النهاية الحتمية للأنظمة الشمولية. فكانت الحركة الكردية على دراية تامة بما يجري خلف الأحداث، ف اتخذت مواقف جيدة ومقبولة باتجاه تهدئة الأوضاع حقناً لدماء الأبرياء وتجنب الكرد المآسي والويلات، ووجهت مسؤولية افتعال الأحداث إلى بعض المتنفذين في أجهزة الدولة الذين لا يخدمون الوحدة الوطنية. حيث شكل هذا الموقف السياسي الكردي الجماعي مدخلاً إلى نضال سياسي جديد في صفوف حركتها السياسية يتمثل في ضرورة تشكيل إطار سياسي كردي موحد كمرجعية شرعية ليأخذ دوره الفاعل في عقد مؤتمر وطني عام لكل الأطياف السياسية والثقافية السورية العاملة.



مرحلة الثمانينات وأوائل التسعينات هي سياسة (اللعب على التناقضات السياسية) مع دول الجوار، ومحاولة خلق أوراق ضغط خارجية عليها خدمة لمصلحتها الأمنية الضيقة، فكانت الطامة الكبرى على الحركة السياسية الكردية والشعب الكردي في سوريا عموماً، فقام النظام السوري على احتضان قيادة حزب PKK الذي عمل بحرية بين أوساط الجماهير الكردية، أملاً في امتلاك ورقة ضغط قوية على تركيا في معادلات السياسة الإقليمية وكذلك لتوجيه أنظار الكرد إلى الخارج بعيداً عن قضيتهم الأساسية العادلة في البلاد، حيث تم الترحيل المنظم للشباب الكرد صوب معسكرات لبنان والعراق وإيران التي أنشئت للحزب المذكور بعلم الأنظمة الثلاث المجاورة لتركيا، كذلك تم تأجيج روح العدا بين PKK والحركة الكردية في سوريا.

وهذا المنهج البعثي استمر إلى جانب المحاولات الفاشلة لإخراج الحركة السياسية الكردية في سوريا عن مسارها الوطني السوري والقومي الكردي، حيث ناضلت الحركة ضد كل السياسات اللاوطنية وأكدت مراراً على نهجها الوطني الديموقراطي السلمي ووقوفها إلى جانب قضايا كردستان العادلة.

وفي التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، تغيرت الكثير من مرتكزات السياسة الدولية حيث أصبح العالم وحيد القطب فاختلفت موازين الاستقرار العالمي وبرز الدور الفاعل لسياسة العولمة وقضايا حقوق الإنسان ومسائل محاربة الإرهاب.

فبرزت قواعد جديدة للعب في ميدان السياسة الإقليمية والدولية، فكان التحرك الجديد لسوريا باتجاه بناء علاقات دولية وإقليمية أكثر انفتاحاً رافقه بعض التغييرات الداخلية من مراسيم وقرارات جديدة وما سمي "بربيع دمشق"، هذا الانتعاش النسبي للنظام، لم يرق أبداً لجهابذة البعث الحاكم فعملوا على عرقلة هكذا تطور وتغيير ولو بأدنى حدوده، فبادروا إلى اللعب بالأوراق القديمة عبر آليات تحكمها أجهزة النظام السرية والعلنية، حيث